

## بيان صحفي مشترك

الرباط، 17 غشت 2020

### إصدار مشترك للمندوبية السامية للتخطيط ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي: "مذكرة استراتيجية" بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19

لمواجهة وباء COVID-19 ووقف انتشاره، بادر المغرب بتدابير صحية وأمنية صارمة وسريعة. كما بذل جهودًا للتعويض المالي لدعم السكان وقام باتخاذ إجراءات تخفيف إستهدفت قطاعي الاقتصاد المهيكل وغير المهيكل. فقد تجاوز أثر الجائحة حالة الطوارئ الصحية إذ تسبب فيروس كورونا المستجد في ركود عالمي تاريخي يؤثر في المقام الأول على الأشخاص الأكثر هشاشة.

في هذا السياق، قامت المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي بصياغة "مذكرة استراتيجية" مشتركة لتعميق فهم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد-19 في المغرب في إطار مقارنة فريدة وشاملة وتعاونية عبر توصيات استراتيجية تستند إلى بيانات موثوقة بما يضمن إدماج جميع فئات المجتمع.

تتضمن "المذكرة الاستراتيجية" عرضاً للوضع الوبائي في المغرب إلى حد تاريخ إصدارها مع تحليل لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد منذ بداية الأزمة، على أساس نتائج الدراسات والتحليل التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط و تقارير البنك الدولي بشأن التوقعات الاقتصادية في المغرب. كما تبرز المذكرة أهم الإجراءات التي اتخذها المغرب تسلط المذكرة الضوء على التوصيات الرئيسية لوكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم الاستجابة المتكاملة والفعالة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة. وتخلص المذكرة إلى أهمية إلى اغتنام الفرص التي تتيحها الأزمة لتحقيق تعاف اقتصادي متناغم مع أهداف التنمية المستدامة، على أساس المعلومة الجيدة وإدماج الجميع حتى لا يترك أحد خلف الركب. وتدعو بالخصوص لمزيد الاهتمام برصد الفقر متعدد الأبعاد، والابتكار في جمع وتحليل البيانات، والاستثمار في استمرارية الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة أثناء وبعد الأزمة. كما تؤكد على دعم الجهوية وتنمية دور المجتمع المدني.

تهدف هذه "المذكرة الاستراتيجية" وتوصياتها المختلفة لتوفير أداة عملية تدعم الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على المستوى الأنّي وعلى المديين المتوسط والطويل بروح تعاونية وبمسؤولية مشتركة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، وحماية الوظائف ومصادر الرزق والتمكين للإنعاش التدريجي والمستدام للاقتصاد.

إن القرارات المتخذة في الأشهر المقبلة ستكون حاسمة في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبرز هذه "المذكرة الاستراتيجية" المشتركة أن الأزمة تتطلب تعافياً يكون أكثر إنصافاً وشمولية واحتراماً للبيئة نحو اقتصادات مستدامة ومجتمعات أكثر مرونة وصلابة، سيما في مواجهة الأوبئة والتغير المناخي.

سيتم نشر النسخة الإلكترونية من هذه المذكرة الاستراتيجية اعتباراً من 17 غشت 2020، على مواقع الويب وكذلك على شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي.